



كلمة السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية
المكلف بالميزانية في افتتاح أشغال المنتدى الاستثماري
لشراكة دوفيل المنبثقة عن مجموعة الثمانية
تحت شعار : " المغرب، فرص استثمارية لا محدودة "

الصخيرات، الأربعاء 5 مارس 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الأخ الدكتور أحمد محمد علي، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ؛
أصحاب المعالي الوزراء؛
أصحاب السعادة السفراء؛
حضرات السيدات والسادة؛

يسعدني في مستهل هذه الكلمة، أن أرحب بكم بحرارة وأن أتقدم بخالص عبارات
الشكر والامتنان لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية ولرئيسها معالي الأخ الدكتور
أحمد محمد علي وللمجموعة الثمانية والشركاء الإقليميين وللمؤسسات المالية
الدولية ولكل من ساهم في تنظيم هذا المنتدى الهام الذي يلتئم في إطار شراكة
دوفيل.

كما أود أن أشيد بحضور هذا الجمع الهام من كبار مسؤولي وممثلي المؤسسات
المالية الدولية والشركات الكبرى في دول مجموعة الثماني الراعية لشراكة دوفيل
والشركاء الإقليميين والذي يشكل بالنسبة لنا دليلا على المكانة الخاصة التي
يتبوئها المغرب لدى شركائه الخارجيين بفضل انخراطه بكل إقدام ومسؤولية في
إصلاحات مهيكلية وجادة وواعدة.

حضرات السيدات والسادة ؛

لقد اختار المغرب مبكرا السير قدما على طريق الإصلاحات السياسية والمؤسسية، والتي يقودها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وتوج هذا التوجه في يوليو 2011 باعتماد دستور ديمقراطي يوسع الحقوق والحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعزز سلطة واستقلالية القضاء ويقوي مؤسسات الحكامة ويعبد الطريق أمام تحقيق النمو الاقتصادي المستمر، والتنمية المستدامة، والتضامن الاجتماعي.

كما نهج المغرب ومنذ عدة سنوات سياسة الاوراش الكبرى التي تهم توفير البنيات التحتية بمواصفات دولية، بالإضافة إلى إنشاء مناطق صناعية مندمجة توفر الشروط الملائمة للمستثمرين. وعلاوة على ذلك اعتمد المغرب عدة استراتيجيات قطاعية، وكلها أوراش واستراتيجيات تمثل فرصا حقيقية للاستثمار وتوفير رؤية واضحة للفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين سواء المغاربة منهم أو الأجانب حول فرص الاستثمار ببلادنا.

وهكذا، وفي إطار هذه الاستراتيجيات، تم إعداد برامج عمل لتنمية قطاعات تتوفر فيها المغرب على مميزات تنافسية كالزراعة والسياحة والصناعة والطاقة (وخصوصا الطاقات المتجددة). وتمثل هذه القطاعات مجالا خصبا للاستثمار سواء من أجل التصدير أو من أجل تزويد السوق الداخلية، تمنح إمكانات مهمة للاستثمار والشراكة.

وفي نفس السياق، وانطلاقا من رصيد الإصلاحات والاوراش المنجزة والمفتوحة، كثفت الحكومة جهودها لتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني من خلال الحرص على ضبط التوازنات الماكرواقتصادية، ومباشرة إصلاحات مهمة على المستوى التشريعي والمؤسسي والإجرائي بهدف تحسين مناخ الأعمال، بما يوفر الرؤية اللازمة للفاعلين والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين داخل المغرب وخارجه.

وهو ما بدأ يعطي أكله فعليا على مستوى النتائج المحققة على المستوى الاقتصادي والمالي، وعلى مستوى إقبال المستثمرين على بلادنا وتحسن تصنيفها في مجال مناخ الأعمال وثقة وإشادة شركائنا والمؤسسات الدولية بسياستنا الاقتصادية وأداء اقتصادنا الوطني.

حضرات السيدات والسادة ؛

ففي مجال ضبط التوازنات الماكرواقتصادية، انخرط الاقتصاد المغربي خلال سنة 2013 في منحى ايجابي اتسم بالتحكم في التوازنات المالية والخارجية وذلك بالرغم من استمرار محيط دولي غير ملائم.

وبهذا الخصوص، نجحت بلادنا، في توقيف المنحدر السلبي على مستوى المالية العمومية وعلى مستوى التوازنات الخارجية، حيث استطعنا في ظرف سنة واحدة أن نقلص عجز الميزانية بما يقارب نقطتين من الناتج الداخلي الخام، من 7.3 في المائة سنة 2012 إلى 5.4 في المائة سنة 2013. وبنفس المستوى، استطعنا تقليص عجز الحساب الجاري لميزات الأداءات من 9.7 في المائة سنة 2012 إلى 7.5 في المائة سنة 2013.

وفي هذا الاتجاه تنخرط المجهودات التي تقوم بها الحكومة للتحكم في عجز الميزانية في أفق بلوغ 3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2016، وللخفض التدريجي لعجز الحساب الجاري لميزان الأداءات بهدف بلوغ 5% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2016.

وبفضل عمليات التدبير النشيط للدين العمومي، استطعنا التحكم في نسبة المديونية في 62,5% من الناتج الداخلي الخام. وستواصل الحكومة سعيها للتحكم أكثر في عجز الميزانية خلال السنوات المقبلة تماشيا مع مقتضيات الدستور الجديد، مما سيمكن من ضمان استدامة الدين الذي من المرتقب أن ينخرط في خط تنازلي ابتداء من سنة 2015 لينخفض مستواه نسبة إلى الناتج الداخلي الخام إلى أقل من 60%.

وعلى مستوى النشاط الاقتصادي، تميزت سنة 2013 بتسارع النمو الاقتصادي في بلادنا حيث من المنتظر أن يبلغ نسبة 4,8% مقابل 2,7% خلال سنة 2012. كما واصلت المهن العالمية الجديدة للمغرب ديناميتها حيث سجلت صادراتها ارتفاعا ملموسا وخاصة صناعات السيارات (+23%) والطائرات (+20%) والإلكترونيك (+12%) والصناعات الغذائية (+7%)، مما يزي الخيارات الاستراتيجية لبلادنا في التموقع في قطاعات تصديرية نشيطة ذات قيمة مضافة ومحتوى تكنولوجي عالىين.

كما تمكن المغرب من الحفاظ على جاذبيته للاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم صعوبة الظرفية الاقتصادية الراهنة، حيث ارتفعت مداخيلها بنسبة 25% لتصل إلى مستوى قياسي يتعدى 5 مليار دولار سنة 2013. وبذلك، يحتل المغرب المرتبة الأولى على مستوى دول شمال إفريقيا والثانية على مستوى القارة.

وفي مجال الرقي بمناخ الأعمال، باشرنا العمل وفق مقاربة تشاركية بين الحكومة والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من أجل تحديد وتذليل العقبات والصعوبات التي تعترض حسن سير المقاوله والقطاع الخاص عموما لتمكينه من الاضطلاع بدوره على أحسن وجه، وللقيام بالإصلاحات التي من شأنها أن تحسن وتطور مناخ الأعمال بالمغرب.

وهكذا فقد بادرت الحكومة المغربية إلى فتح مجموعة من الأوراش والقيام بمجموعة من الاجراءات التي تهم مناخ الأعمال والاستثمار ببلادنا نذكر من بينها :

✓ فتح ورش إصلاح العدالة وهو إصلاح سيكون له لا محالة أثر إيجابي على تنافسية المقاوله وجاذبية الإقتصاد الوطني؛

✓ فتح ورش الإصلاح الضريبي قصد جعل النظام الضريبي المغربي أكثر عدالة وفاعلية وعنصرا من عناصر تنافسية المقاوله؛

✓ تحديث الإطار القانوني والمؤسسي للإستثمار وتبسيط المساطر الادارية الخاصة بالشركات؛

✓ إحداه لجنة وزارية لمعالجة العراقيل التي تعاني منها بعض الاستثمارات؛

✓ وضع مشروع قانون يتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك قصد الاستفادة من القدرات الابتكارية للقطاع الخاص.

وقد تمحورت أهم هذه الإصلاحات، في إطار الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، حول 9 أوراق استراتيجية تضمنت ما يناهز 30 إجراء يهيم تسهيل إحداه المقاولات المتوسطة والصغرى وتحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز شفافية المساطر المتعلقة بالبناء والسكن والتعمير وتحسين الإطار القانوني للصفقات العمومية وتشجيع القطاع غير المنظم على الاندماج في النسيج الاقتصادي المهيكل وإحداه إطار قانوني جديد للبنوك التشاركية بما سيسمح بتنوع عروض التمويل المتوفرة وجلب استثمارات جديدة لبلادنا.

حضرات السيدات و السادة،

لقد مكنت التدابير الإصلاحية التي باشرتها بلادنا على المستوى التشريعي والمؤسسي والإجرائي من تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني، وهو ما يظهر مفعوله من خلال إقبال المستثمرين على بلادنا وتحسن التصنيف الدولي في مجال مناخ الأعمال وثقة وإشادة شركائنا والمؤسسات الدولية بسياستنا الاقتصادية وأداء اقتصادنا الوطني.

فقد جاء تقرير البنك الدولي حول مناخ ممارسة الأعمال لسنة 2014 ليُثمن ما حققه المغرب من إنجازات وليؤشر على وقوع تقدم ملموس لبلادنا على مستوى تنقية مناخ الأعمال وتبسيط مساطر الاستثمار، وهو ما انعكس على ترتيب المغرب في مؤشر Doing Business الذي سجل تحسن ترتيب بلادنا بعشر درجات.

ومن جهته، نوه صندوق النقد الدولي بالإصلاحات التي باشرها وبيأشرها المغرب من أجل تمنيع الاقتصاد الوطني ضد تقلبات الاقتصاد العالمي من خلال اتخاذ سياسة استباقية. وقد، أشاد الصندوق بالتدابير المتخذة من طرف الحكومة من أجل التحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية وتحديث إطار المالية العمومية.

وفيما يتعلق بأفاق الاقتصاد الوطني، يتوقع الصندوق أن يستمر تحسن الوضعية المالية والاقتصادية لبلادنا بفضل مواصلة الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية ومناخ الأعمال ودعم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

وعلى صعيد آخر واثميننا لنجاح سياسة المغرب في مجال مكافحة غسل الأموال، فقد هنأت مجموعة العمل المالي (GAFI) المغرب على التقدم الملموس الذي أحرزه في عمليات التصدي لغسل الأموال حيث تُوج ذلك بسحب إسم المغرب من اللائحة الرمادية للدول التي لا تطبق المعايير الدولية المتبناة في هذا الصدد وهو ما يدل على متانة قطاعنا المالي.

أما وطنيا، فقد لقيت هذه الإصلاحات صدى إيجابيا لدى المستثمرين داخل المغرب، حيث تجاوز مؤشر ثقة أكبر 500 شركة في الاقتصاد الوطني نسبة 55%.

حضرات السيدات والسادة،

إن النتائج المسجلة وطموحنا اليوم يرتكز على تحويل بلادنا إلى قطب جهوي لفرص الاستثمار وفاعل في مجالي الإنتاج والمبادلات التجارية. وفي هذا السياق، فإننا واعون بأن ظروف الاستقرار السياسي والاجتماعي التي تنعم بها بلادنا من شأنها أن تمكننا من التوجه نحو مراحل أكثر تقدما على درب الإصلاح. لذا فإننا نجدد العزم على المضي قدما في إطار استراتيجية إصلاحات شاملة ومعقدة.

كما أن المغرب، وبحكم موقعه الجغرافي المتميز وبفضل شبكة اتفاقيات التبادل الحر التي يتوفر عليها وطبيعة العلاقات التاريخية والسياسية والاقتصادية والمالية التي تربطه بمحيطه العربي وبالذول الإفريقية وخاصة دول إفريقيا جنوب الصحراء ودول غرب إفريقيا، يشكل أرضية متميزة للاستثمار والإنتاج والتصدير.

كما أن المغرب، أصبح، في إطار توجهه الحثيث نحو تعزيز الشراكة جنوب جنوب، بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، مركزا نموذجيا للمال والأعمال بالنسبة للقارة الإفريقية وهو ما يجعل منه شريكا متميزا لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنيات التحتية والرأسمال البشري في القارة وقاعدة مهمة للانطلاق بالنسبة لشمال إفريقيا وإفريقيا-جنوب الصحراء في مجالات التجارة والاستثمار.

ولهذه الاعتبارات، أعتقد أن هذا المنتدى سيشكل مناسبة للتعرف أكثر على فرص الاستثمار المتعددة و الواعدة التي يوفرها المغرب بفضل استقراره السياسي والاجتماعي ومسلسل الإصلاحات التي ينفجها ودينامية النمو التي يشهدها.

وختاما، اسمحوا لي أن أجدد شكري وامتناني باسم الحكومة المغربية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة الثمانية وكافة الشركاء على تنظيم هذه التظاهرة الهامة بالمملكة المغربية، كما أود أن أجدد شكري لمختلف الفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين الحاضرين في هذا اللقاء.

أتمنى التوفيق لأشغال هذا المنتدى، ولضيوف المغرب الأعزاء مقاما طيبا واستثمارات مثمرة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.